اقتصاد

انطلاق الدورة الـ٦٠ لمعرض دمشق الدولي بين ٦ و١٥ أيلول القادم

خميس: أين وزارة الاقتصاد ولماذا هي مترهلة؟

| عبد الهادي شباط
هناء غانم

حدد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس موعد انطلاق الدورة الستين لمعرض دمشق الدولي بين ٦ ولغاية ١٥ أيلول العام المقبل، مؤكداً خلال زيارة الوفد الحكومي إلى مدينة المعارض والأسواق الدولية أمس أن الحكومة تتطلع لتكون مدينة المعارض منطلقاً لفعاليات اقتصادية واستثمارية وثقافية وترفيهية متنوعة بشكل مستمر، موضحاً أن الحكومة مستعدة لتقديم كل الدعم اللازم لتكون المدينة متميزة على جميع الصعد وتمارس دوراً رائداً في تطوير البنية الاقتصادية الوطنية، مبيناً أن الحكومة جاهزة للانفتاح على كل ما يجعل التنمية في الإطار الصحيح لتكون البنية الاقتصادية في أعلى مستوياتها بالتكامل والتنسيق المستمر بين الجهات الحكومية والشركاء من القطاع الخاص مبيناً أهمية العمل وفق منهجية صحيحة متطورة وتعاون مشترك مبني على المصلحة العامة وفق القوانين والأنظمة وبما يحقق البعد التنموي في مختلف المجالات.

ولفت إلى ضرورة أن تكون الاتحادات رائدة في الاقتصاد السوري لدورها المهم في التنمية الاقتصادية وضرورة العمل برؤية واضحة منفتحة على المواطن سواء أكان منتجاً أو مستهلكاً بما يحقق المصلحة العامة مشيراً إلى أهمية العمل بفريق اقتصادي متكامل لتكون دورة معرض دمشق الدولي القادمة متميزة بكل العناوين والإعداد الجيد لها في جميع الاتجاهات لتكون عنواناً للعالم يشير إلى انتصار سورية بكل مكوناتها مبيناً ضرورة استثمار البنية التحتية للمعرض بالشكل الأمثل بما يحقق المنفعة المتبادلة ويدعم الاقتصاد الوطني، ولفت إلى ضرورة الاهتمام بإحلال المستوردات وتنشيط العملية الإنتاجية للمواد المحددة ووضع رؤية لإنشاء المصانع الخاصة لإنتاج هذه المواد لافتاً إلى وجود حوافز تشجيعية لمن سيقومون بهذه الصناعة.

في «الاقتصاد» بعد ٢٠ عاماً

وبيّن خميس أن وزارة الاقتصاد كانت هي العمود الأساسي لتشغيل الحكومة كاملة في فترة من الفترات من خلال تقديم الدراسات والرؤى «فأين هي اليوم؟ ولماذا هي غائبة ومترهلة؟». مؤكداً أن الاقتصاد اليوم بحاجة إلى جهود لتعود كما كانت النواة الأساسية للاقتصاد الوطني.

جاء ذلك خلال زيارة خميس إلى وزارة الاقتصاد عقب انتهاء الجولة في مدينة المعارض، والتي أتت بعد عشرين عاماً من آخر زيارة لرئيس حكومة إلى الوزارة، مؤكداً أن آلية العمل الروتينية القديمة والتقليدية لم يعد من المقبول العمل بها اليوم، حيث المطلوب اقتصاديون حقيقيون للعمل بغض النظر عن العمر، المهم أن يكون هناك قائد إداري ناجح بكل معنى الكلمة. موضحاً أن كل من يعمل بالاقتصاد يجب أن يكون اقتصادياً للوصول إلى عمل متكامل.

وأكد خميس أن ثقته بوزير الاقتصاد كبيرة ومن المفترض أن تكون قاعدة الاجتماعات مركزاً لتدريب الكوادر على مدار الساعة لأن رسم الاقتصاد ليس عشوائياً بل يجب أن يكون مبنياً على أسس واضحة ودقيقة.

وبهدف النهوض بأداء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أكد خميس أهمية وضع رؤية جديدة لعمل الوزارة تواكب متطلبات إعادة الإعمار وتساهم في تنمية وتطوير البنية التنموية الشاملة، معتبرا أنه من غير المقبول الاستمرار بآلية العمل القديمة خصوصاً مع مرحلة التعافي الاقتصادي التي تشهدها سورية والتي تتطلب مضاعفة الجهود على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

من أرض المعرض

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير السياحة بشر اليازجي ضرورة تحديد هوية معرض دمشق الدولي، لذا اقترح إعادة إدارة المعرض بطريقة صحيحة تحقق للعائلة السورية المنفعة وتلبي رغبة المواطن لدى زيارته للمعرض، وتحقق للمشتركين أيضاً الفائدة، وخاصة أن المشتركين ينتمون إلى دول.

مقترح ثان توجه به يازجي تمثل بأن تتم إقامة معرض اقتصادي مواز لمعرض دمشق الدولي على مستوى عال من التنظيم والأهمية ويكون معرضاً أكثر تخصصاً من معرض دمشق الدولي، ويكون له شأن وأهمية على المستوى الإقليمي والدولي ويشابه أهم المعارض في هذا المجال ضمن المنطقة، وخاصة أن الكثير من الأنظار اليوم تتابع الاقتصاد السوري، ويكون شاملاً لكل المجالات الاقتصادية وقادراً على جذب الشركات العالمية بحيث يعطي فائدة للتجارة والصناعيين ورجال الأعمال وهو فرصة لكل الشركات العالمية لتأتي إلى سورية بشكل موجه ومحدد حيث يرى الكثير من رجال الأعمال أن المشاركة لمدة عشرة أيام في معرض دمشق الدولي ولا يخدم مصالحهم كثيراً بينما في حال تمت إقامة معرض اقتصادي فسوف يمتلك جاذبية لكل المستثمرين ورجال الأعمال وجلبهم للمشاركة فيه.

كما بين الوزير أنه تم اقتراح إقامة سوق تراثية دائمة على أرض مدينة المعارض إضافة إلى اقتراحات عدة ومنها إقامة الأنشطة الترفيهية في مدينة المعارض وتنشيط لكل الفعاليات والمنشآت السياحية الواقعة على طريق المطار وأن هناك ثلاث منشآت مهمة بدأت بعمليات إعادة التأهيل لتكون جاهزة قريباً، إضافة إلى إقامة مدينة ألعاب ومقترحات أخرى تهدف لرفع وتطوير حالة الاستثمار لأرض مدينة المعارض وبما يحقق زيادة في العائدات ويخدم زيادة النشاط الاقتصادي.

وفضّل وزير السياحة أن يكون موعد المعرض في شهر أيلول لكون شهري تموز وآب عادة ما تكون نسبة الإشغالات الفندقية فيهما عالية بينما تتراجع مع أيلول بما يسمح بتأمين الخدمات الفندقية للمشاركين والزائرين للمعرض.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر وزير الإعلام رامز ترجمان أن الإعلام يسهم بدور فاعل في تحقيق نجاحات المعارض وخاصة معرض دمشق الدولي مبيناً أن الإعلام انعكاس ومرآة للواقع وهو جزء وشريك في مرحلة إعادة الإعمار وتطوير وتحريك النشاطات الاقتصادية عبر دعم وتغطية الفعاليات الاقتصادية الوطنية خاصة ظاهرة معرض دمشق الدولي، كما بيّن أن الإعلام السوري يعمل وفق منهجية مؤسساتية وهو يتابع ويرصد حركة التعافي والتطور الاقتصادي التي بدأت تظهر بعدما حققته الدولة من إنجازات في المستوى السياسي والعسكري وأن لدى الإعلام خطة وتوجهاً لمواكبة مرحلة إعادة الإعمار التي وصفها الوزير بأنها معقدة لكونها تشتمل على إعادة إعمار اقتصادي واجتماعي وإنساني.

من جانبه اعتبر وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أن تجربة معرض دمشق الدولي للدورة ٥٩ سوف تكون محفزة ودافعة ليكون معرض دمشق الدولي في العام القادم ظاهرة متميزة ومنظمة وهادفة وأن وزارة الإدارة المحلية جاهزة لتأمين المركبات ووسائط النقل اللازمة التي ستهم في تسهيل حركة الأشخاص والمواد إلى المعرض وأنه يمكن توجيه بعض خطوط الوحدات الإدارية المبادرة لمدينة المعارض لتكون خطوط نقلها تؤمن الوصول إلى المدينة كما أكد أن كوادر الوزارة والورشات العاملة لديها جاهزة لتقديم كل الخدمات التي تحتاجها مدينة المعارض.

وحول موعد المعرض العام القادم بين مخلوف أنه يميل إلى رأي اتحادات الغرف الصناعية والتجارية وإبقاء المعرض في شهر أيلول بما يحقق أكبر نفع لكل القطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع السوري.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير الاقتصاد سامر الخليل أن هناك العديد من الأفكار يتم بحثها لتطوير الاستفادة من أرض مدينة المعارض خاصة مع غرف التجارة والصناعة ومنها أن يتم إقامة مول على أرض المدينة أسبوعياً خلال أيام الخميس والجمعة والسبت بحيث يتم فيه طرح العديد من المنتجات التي تهم المواطن وبأسعار منخفضة وتنافسية، إضافة إلى أنه يتم ترتيب جملة من المعارض التي ستقام على مدار العام على أرض المدينة حيث بات مسجلاً لدى الوزارة نحو ٢٨ معرضاً سترغب بالإقامة على أرض المدينة ومتوقعاً أن يصل هذا الرقم إلى ٤٠ معرضاً على مدار العام القادم وأنه بالمقارنة مع الفترة السابقة قبل سنوات الأزمة كان يصل عدد المعارض في أحسن الأحوال إلى ٦٧ معرضاً على مدار العام وهو يشير إلى أن ما يتم التحضير له خلال العام القادم حالة متقدمة وتسير بخطا سريعة حيث سيكون عملياً هناك معرض أسبوعي يقام على أرض مدينة المعارض على مدار العام القادم إضافة إلى توسعة جميع الاستثمارات على أرض المدينة وتفعيل وتنشيط العديد من المشروعات العمرانية فيها.

وبيّن مدير عام مدينة المعارض فارس كرتلي أن جملة من الاستثمارات والمشاريع التي يتم بحثها ودراستها على أرض المدينة أهمها إقامة معرض للسيارات بمساحة ١٨ ألف م٢ ومشروع سكة حديد في الجهة الشمالية من المدينة إلى جانب عدد من المشاريع سيتم تنفيذها بالتشارك مع وزارة السياحة ومشاريع سيتم استثمارها عبر نظام BOT مثل إقامة مسرح مكشوف بمساحة ٤٥٠٠م٢ ومسرح مغطى وصالة مغطاة بمساحة ٤٥٠٠م٢ أيضاً وهناك صالتان في الجناح ٢٩ بمساحة ٦٠٠م٢ تتم دراسة شاملة لهما لتكونا صالات عرض دولية. كما يتم دراسة مشروع لإنشاء مدينة ألعاب ومركز لرجال الأعمال وبناء طابقي.

واعتبر رئيس اتحاد غرف التجارة غسان قلاع أن الأهم خلال المرحلة الحالية والقادمة هو وضوح الرؤية الاقتصادية بما يسهم في تعزيز وتنشيط حركة الأعمال واستقرارها وأنه من الضروري تحديد موعد للمعرض ليتمكن التجار والصناعيون ومختلف الفعاليات من تحديد أجنداتهم وبرامج عملهم واعتبر القلاع أن إقامة المعرض قبل فترة عيد الأضحى القادم سيؤدي إلى ضرب موسم التسوق والنشاط التجاري المرافق لفترة العيد.

كما طالب القلاع رئيس الحكومة أن تقام المعارض الصغيرة والتي تقل عن ٥٠٠ متر مربع ضمن أحياء دمشق في صالات مثل تشرين والجلاء وغيرها من الأماكن التي تسمح بذلك بسبب زيادة النفقات عند إقامتها على مدينة المعارض مؤكداً ضرورة تسهيل حركة النقل والمواصلات إلى مدينة المعارض.

من جانبه طالب رئيس غرفة الصناعة في دمشق وريفها سامر الدبس بأن يتم تبني شعار صنع في سورية خلال مهرجانات التسوق المحلية خلال العام القادم وأن غرفة الصناعة جاهزة لإقامة مثل هذه المهرجانات في المحافظات وحتى في محافظة دير الزور كما وجه رئيس الحكومة خلال الاجتماع، بينما تحفظ رئيس غرفة الزراعة محمد كشتو على الشعار مطالباً بتعديله ليكون المنتج في سورية بدلاً من صنع في سورية لتكون مظلة الشعار أوسع وتشمل مختلف الأنشطة الإنتاجية في البلد من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها مبيناً أن فتح معابر مع الجانب العراقي سيؤدي إلى حركة تصدير واسعة للمنتجات الزراعية إلى الجانب العراقي وخاصة لموسم الحمضيات القادم معتبراً أن من أبرز الصعوبات التي يعانيها تصدير المنتجات الزراعية هي الافتقار لعمليات الفرز والتوضيب والتغليف بالجودة المطلوبة.

من جانبه طالب رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح بأن تعمل الاتحادات في معرض دمشق الدولي تحت مظلة واحدة وكفريق عمل مشترك لتنسيق الأعمال والمشاركات وزيادة فعاليتها، مؤكداً أن انتقال سوق السيارات لمدينة المعارض إلى جانب تأمين خدمات متكاملة وشاملة للمدينة يسهم في زيادة الإقبال وزيارة المدينة بشكل مستمر.

الخليل لـ«الوطن»: ٤٠ معرضاً متوقعاً إقامته العام القادم في مدينة المعارض وأفكار غنية للاستفادة من المدينة

يازجي: اقترحنا إقامة معرض اقتصادي دولي بالترافق مع معرض دمشق

ترجمان: الإعلام السوري يعمل وفق منهجية مؤسساتية

السواح: سوق سيارات في مدينة المعارض

تفعيل الخط الائتماني الإيراني الثاني خلال أسبوعين

| سانا

أكد وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي خلال لقائه مستشار النائب الأول للرئيس الإيراني رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية في طهران سعيد أوحدي أن الخط الائتماني الأول بين سورية وإيران ساعد في توريد وتنفيذ الكثير من المشاريع في سورية. وأعرب خربوطلي خلال اللقاء عن أمله في تسريع تفعيل الخط الائتماني الثاني للاستفادة منه في تنفيذ الكثير من المشاريع الإستراتيجية الأخرى.

من جانبه أعلن أوحدي أنه سيتم تفعيل الخط الائتماني الثاني خلال الأسبوعين القادمين معربا عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السورية في معالجة معظم العقود المتعثرة والمبرمة بين البلدين المتعلقة بالكهرباء.

وأشار أوحدي إلى أهمية إعادة تفعيل الربط الكهربائي بين إيران وسورية والعراق لما له من أهمية بالغة في مجال تبادل الطاقة الكهربائية بين البلدان الثلاثة مبيناً أنه سيزور سورية قريبا للبحث في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وكان عقد اجتماع مشترك في مبنى وزارة الطاقة الإيرانية في طهران أمس بين وزارات الكهرباء السورية والعراقية والإيرانية من أجل التوقيع على بروتوكول لإعادة تفعيل الربط الكهربائي الثلاثي بين البلدان الثلاثة.

ثاني أيام «الموازنة» في مجلس الشعب

الشهابي: لو كانت ضرائب المدن الصناعية كما الملاهي الليلية لتعافى الاقتصاد أسرع

| هناء غانم

تابع مجلس الشعب أمس مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨، وذلك لليوم الثاني على التوالي، حيث اتفقت معظم آراء النواب على أن ما تقدمت به الحكومة في بيانها مكرر، حتى إن النائب عمار الأسد وصف مشروع الموازنة بأنه وبعد عشر سنوات مكرر دون أي تغير يذكر، مبيناً ضرورة أن يكون هناك نظرة واقعية لدعم أسر الشهداء ومعالجة همومهم، مؤكداً ضرورة إيجاد حل للقروض التي حصل عليها الشهداء وعدم معاقبة ذويهم أو كفلائهم.

واتفق أغلب النواب في مداخلاتهم على ضرورة تحسين الواقع المعيشي للمواطنين ووضع خطة واضحة في تحسين الواقع المعيشي وأن تتناسب الأسعار مع ذوي الدخل المحدود وعدم الاهتمام بالقضايا الثانوية التي لا تهم المواطنين وتخفيض الضرائب على المواطنين وعدم مساواتهم مع أصحاب الثروات.

بدورها رأت النائب فاديا ديب أن العناوين براقة وجذابة لكن عند التطبيق تكون باتجاه آخر، والموازنة أكدت على تأمين فرص جديدة للعمل والحكومة حتى الآن لم تستطع تأمين فرص عمل كافية لذوي الشهداء، متسائلة «لماذا لا يتم حجز مقاعد ووظائف لذوي الشهداء ضمن الموازنة». متسائلة أيضاً حول ما جاء في الموازنة تحت عنوان نفقات التداوي في الخارج «فهل نحن باتجاه أن نفرغ البلد من كوادرها الطبية والتي يشهد لمهنيتها في مختلف دول العالم؟». بدوره النائب زهير رمضان أشار إلى الخلل في السياسة الضريبية، مبيناً أن الملاهي الليلية ضرائبها بالكاد تذكر في حين تفرض ضرائب كبيرة على مربي الثروة الحيوانية، لافتاً إلى أن الموازنة تجاهلت كافة الطلبات التي تقدم بها المجلس لدعم الإنتاج التلفزيوني.

من جانبه أكد النائب فارس الشهابي أنه كان من الأجدى معاملة المدن الصناعية معاملة الملاهي الليلية التي ضرائبها بالكاد تذكر، ولو حدث ذلك لكانت عملية تعافي الاقتصاد أسرع وساهمت في تدوير عجلة الإنتاج بطريقة أفضل متسائلاً «لماذا جاءت حلب في المرتبة السابعة في حصتها من المشاريع الاستثمارية علماً أنها عاصمة الصناعة السورية؟». مؤكداً أن هناك ١٠٠ معمل توقف نهائيا عن العمل و٣٠٠ معمل يشارف على التوقف عن الإنتاج.

على حين تساءل النائب أحمد الكزبري عن سبب تخصيص ٢٠ مليار ليرة لمؤسسات متوقفة عن العمل «هل هي رواتب عمال أم ماذا؟».

وتساءل النائب إلياس مراد عن أسباب تعطيل النظام المالي والإداري لوزارة الإعلام على الرغم من أنها كانت وعدت بداية العام الجاري بالالتزام بإصدار هذا النظام وبحجة الإصلاح الإداري.

«النفط» لـ«الوطن»: ٣٨ ألف برميل نفط ومكثفات تكررها مصفاة حمص يومياً دون الاستيراد

| علي محمود سليمان

بيّن مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية أن أعمال تكرير النفط الخام في مصفاتي حمص وبانياس تسير بشكل جيد مع استقرار الكميات التي تصل إلى المصفاتين، حيث تم تخصيص مصفاة حمص لتكرير النفط الخام المحلي والمكثفات الواردة من حقول الغاز في المنطقة الوسطى، في حين تقوم مصفاة بانياس بتكرير النفط الخام الوارد عبر الخط الائتماني الإيراني ومن الشركات الخاصة التي أبرمت عقود مع مكتب تسويق النفط.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أنه يتم تكرير نحو ٣٥٠٠ طن نفط خام يومياً في مصفاة حمص على الطاقة الفائضة، أي ما يعادل ٢٤ ألف برميل نفط خام على الطاقة الفائضة إضافة إلى ما يصل إلى المصفاة من المكثفات الغازية الواردة من معامل غاز المنطقة الوسطى (حيان وإيبلا) وهي بحوالي ١٤ ألف برميل مكثفات ونفط، أي إن مصفاة حمص تكرر يومياً نحو ٣٨ ألف برميل نفط خام، ينتج عنها مشتقات نفطية بين ١٠٠٠ طن بنزين و٧٠٠ طن مازوت و١٧٠٠ طن فيول، ولفت المصدر إلى أن الإنتاج يتم شراؤه من شركة محروقات ومن الصناعيين.

وأشار المصدر إلى أنه منذ عدة أشهر لم يتم ضخ نفط خام مستورد إلى مصفاة حمص، لأنها تعمل على تكرير النفط الخام المنتج محلياً والمكثفات الواردة من حقول الغاز، أي إن مصفاة حمص تعمل على الإنتاج المحلي، في حين مصفاة بانياس تعمل على تكرير ما يصلنا من النفط الخام عبر الخط الائتماني الإيراني بمعدل نحو ناقلتي نفط خام شهرياً إضافة للكميات القليلة التي تصل من الشركات التي أبرمت عقوداً لاستيراد النفط الخام حيث تصل كميات بحوالي ٤٣ ألف طن وذلك نتيجة صعوبات الاستيراد في ظل العقوبات والحصار المفروض على الشركات. وفيما يتعلق بمشروع إقامة مصفاة الفرقلس، كشف المصدر أن الدراسات الفنية وصلت إلى نهايتها بنسبة ٩٧,٣٪ وما تبقى هي التفاصيل الخاصة بالتصاميم الأساسية وسيتم تنفيذها خلال شهر من الآن، حيث تم تنفيذ الدراسات من شركات إيرانية وذلك بعد انسحاب الشركات الأوروبية التي بدأت بالدراسات سابقاً.

منوهاً بأنه بعد الانتهاء من تنفيذ الدراسات بشكل كامل سيصار إلى تجهيز دفتر الشروط للإعلان عن مشروع إقامة المصفاة، وهذا القرار يعود تحديد تاريخه إلى الشركاء المعنيين بإقامة المصفاة حيث تبلغ حصة الحكومة السورية من المصفاة ١٥٪، وحصة الجانب الفنزويلي ٣٦٪ وحصة الجانب الإيراني ٢٦٪، في حين انسحب الجانب الماليزي الذي كانت تبلغ حصته ٢٦٪، ولذلك إن لم يتم إيجاد شريك جديد للحصول على حصة الجانب الماليزي فسيتم تقسيم الحصة بين الشركاء الثلاثة.

عرنوس لـ«الوطن»: دعم فوري لمؤسسات الحكومة الرابحة

| صالح حميدي

بيّن وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لـ«الوطن» أن لجنة القرار ٧٨٥ المكلفة دراسة واقع القطاع العام الاقتصادي مصرة على دعم الصناعات الإستراتيجية وخاصة المؤثرة في الأمن الوطني التي لها علاقة مباشرة بالمواطنين واحتياجاتهم، إضافة إلى تقديم الدعم الفوري لجهات القطاع العام الرابحة ولكل شركة أو مؤسسة قريبة من مرحلة التوازن بين الإيرادات والتكاليف، موضحاً أن هذه العناوين العريضة للأفكار والرؤى التي تعمل عليها اللجنة، موضحاً أن التقييم يطول جميع الشركات والمؤسسات الحكومية على اختلاف أنواعها الخدمية والإدارية والاقتصادية وتقسيم القطاع العام إلى أقسام متماثلة بحيث يمكن إخضاعها لقانون واحد ناظم لأعمالها ويحقق لها أهدافها الموضوعة.

وأشار إلى أن العمل على دراسة تقييم القطاع أمر مهم وقد يستمر عمل اللجنة حتى عدة أشهر لإنجاز مهمتها التقويمية فالموضوع متشعب ومهم جداً، موضحاً أن رؤيتهم تتلخص في الوصول إلى هدف تطوير واقع القطاع العام، علماً بأن صياغة هذا الهدف ومساراته وطرقه وبرامجه مفتوحة على كل الأفكار والرؤى ضمن اللجنة.

وكان أعضاء لجنة قد ناقشوا أمس الوضع الراهن والرؤى والأفكار المطروحة لتساهم في وضع المنهج المحدد والركائز الأساسية لإصلاح القطاع العام الاقتصادي.

من جانبه أشار رئيس اللجنة وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس إلى أهمية دراسة وتحليل واقع القطاع العام الاقتصادي الراهن وتوصيفه وتحديد النقاط الأساسية لوضع البرنامج للتمكين من الدخول إلى كل قطاع ودراسة وتشخيص كل مؤسسة على حدة إذا كانت رابحة أو متوازنة أو خاسرة والأسلوب المتبع مع هذه الحالات ودراسة الأسباب والظروف المؤثرة فيه.

واتفق أعضاء اللجنة على تقديم الرؤى للأنشطة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة بعد الحرب وتصنيف القطاع الاقتصادي بحسب طبيعة النشاط والجهات المرتبطة فيها والتي تندرج تحت كل قطاع وأي رؤى أخرى ممكن أن تساعد في تطوير القطاع الاقتصادي لدراستها ومناقشتها في الاجتماع القادم.